حين تتحول

نسبية داخل الحرم الجامعي بسبب غياب أدوات التواصل. يومها لم تكن تعرف أي شيء عن لغة الإشارة، لكنها قررت الاقتراب منهما عبر الملاحظات المكتوبة والرسائل القصيرة، لتكتشف عالمًا كاملاً من الطموحات والأفكار التي لا تختلف عن أحلام أي طالب آخر.

تلك التجربة الصغيرة غيّرت مسار حياتها بالكامل. فبدلاً من النظر إلى الصمم بوصفه عائقًا، بدأت ترى أن المشكلة الحقيقية تكمن في الحواجز التي يصنعها المجتمع حين لا يوفر وسائل تواصل عادلة. ومن هنا بدأت رحلتها مع لغة الإشارة باعتبارها «جسراً بين عالمين يفترض أنهما جزء من مجتمع واحد».

لغة الإشارة ليست ترفًا

تؤكد لاما لـ «الحياة الجديدة» أن اللحظة التي أدركت فيها أن لغة الإشارة قضية حقوقية وليست مجرد أداة تواصل، كانت عندما شاهدت أشخاصاً صماً يُستبعدون من خدمات وقرارات تمس حياتهم فقط لأن المعلومات غير متاحة بلغتهم.

وترى أن غياب مترجمي لغة الإشارة لا يعني صعوبة في التواصل فحسب، بل ينعكس مباشرة على حقوق أساسية، بدءاً من فهم التشخيص العادل في المحاكم، ووصولاً إلى التعليم الجامعي والتنقل اليومي. وتضيف أن القضية يجب أن تُفهم باعتبارها حقاً أصيلاً في الوصول إلى المعرفة والمشاركة والكرامة الإنسانية.

بين التهميش والاندماج

خلال عملها كمترجمة لغة إشارة، واجهت لاما مواقف إنسانية لا تزال عالقة في ذاكرتها، خصوصاً عندما ترى شخصاً أصم يحاول شرح احتياجاته في مؤسسة رسمية أو في الشارع دون أن يجد من يفهمه.

وتقول إن وجود مترجم لغة إشارة قد يصنع الفارق بين التهميش والاندماج، خاصة في المحطات المفصلية مثل الامتحانات الجامعية، ومناقشات التخرج، ومقابلات العمل، واللقاءات الرسمية. ففي تلك اللحظات، يتحول الشخص الأصم – بحسب وصفها – من «متلق صامت» إلى مشارك قادر على التعبير عن رأيه وطرح أسئلته بثقة.

الجامعات الفلسطينية.. تحديات وحراك

وتلفت لاما إلى أن الطلبة الصم في الجامعات الفلسطينية ما زالوا يواجهون تحديات حقيقية بسبب محدودية خدمات الترجمة والدعم الأكاديمي، معتبرة أن غياب الترجمة يحول التحدي من أكاديمي إلى اتصالي.

ومن هنا جاءت مبادرة «لتسمع صمتي افهم لغتي» التي أطلقتها عام 2015، التي ساهمت – وفق قولها – في رفع مستوى الوعي المجتمعي بلغة الإشارة وقضايا الأشخاص الصم، سواء بين الطلبة أو المؤسسات أو وسائل الإعلام.

وخلال الجولات التي نفذتها المبادرة داخل الجامعات، فوجئت بردود فعل كثير من الطلبة الذين كانوا يعتقدون أن التواصل مع الأشخاص الصم معقد، قبل أن يكتشفوا أن الحاجز الحقيقي يكمن في الخوف من المبادرة إلى التواصل. كما لاحظت تحولاً تدريجيًّا لدى بعض الإدارات الجامعية التي بدأت تنظر إلى لغة الإشارة كجزء من مسؤولية الجامعة تجاه بناء بيئة تعليمية أكثر شمولاً.

من الشفقة إلى الحقوق

وترى لاما أن المجتمع الفلسطيني شهد تطورًا ملحوظًا في الوعي تجاه الأشخاص الصم، لكنه ما زال بحاجة إلى الانتقال من النظرة العاطفية القائمة على الشفقة إلى النظرة القائمة على الحقوق والقدرات.

وتشدد على أن الصم لا يحتاجون إلى معاملة استثنائية، بل إلى بيئة عادلة تتيح لهم التعلم والعمل والمشاركة الكاملة في المجتمع.

الإعلام الفلسطيني.. شريك غائب أحيانًا

وتؤكد لاما أن الإعلام الفلسطيني شريك أساسي في تحقيق الدمج، إلا أن حضور الترجمة بلغة الإشارة ما زال محدودًا في كثير من النشرات والبرامج والتغطيات الطارئة.

وتعتبر أن المشكلة لا ترتبط بغياب القناعة بأهمية لغة الإشارة بقدر ما ترتبط بغياب السياسات الملزمة، إذ لا تزال بعض المؤسسات تتعامل مع الترجمة بوصفها خيارًا إضافيًّا لا جزءًا من حق الوصول إلى المعلومة.

وتوجّه رسالة واضحة للمؤسسات الإعلامية والرسمية ومؤسسات المجتمع المدني قائلة: «لا تتحدثوا عن الأشخاص الصم فقط، بل تحدثوا معهم»، مؤكدة أن أي سياسات أو مبادرات لا يمكن أن تنجح دون إشراك الأشخاص الصم أنفسهم في تحديد احتياجاتهم وأولوياتهم.

تجربة غيّرت معنى التواصل

تقول لاما إن تجربتها مع لغة الإشارة أعادت تشكيل فهمها الكامل لمعنى التواصل الإنساني. فالتواصل الحقيقي – كما تصفه – لا يقوم فقط على تبادل الكلمات، بل يبدأ من الرغبة الصادقة في الفهم والاعتراف بالآخر واحترام حقه في أن يكون جزءاً من الحوار.

وتضيف أن الأشخاص الصم علموها أن الإنسان قد يسمع كل الكلمات من حوله لكنه لا يُنصت للآخرين، بينما يستطيع شخص لا ينطق كلمة واحدة أن يمتلك قدرة كبيرة على التعبير والتأثير وبناء العلاقات.

تشريع يضمن الحقوق

وعن الخطوة الأكثر إلحاحاً اليوم، ترى لاما أن بناء منظومة متكاملة هو الطريق الوحيد لضمان حق الأشخاص الصم في التواصل والمشاركة والوصول إلى المعلومات، إلا أنها تعتبر أن وجود إطار قانوني واضح يشكل نقطة الانطلاق الأساسية.

القوانين، بحسب رأيها، لا تحمي الحقوق فقط، بل تنقلها من المبادرات الفردية إلى الالتزام المؤسسي المستدام، بما ينعكس لاحقاً على التعليم والإعلام والخدمات العامة.

وتختتم حديثها لـ«الحياة الجديدة» بالتأكيد على أن قوة أي مجتمع لا تقاس بعدد القوانين أو المبادرات التي يطلقها، بل بقدرته على ضمان ألا يُترك أي فرد خارج دائرة التواصل والمشاركة.

النرويج تعتزم

والشركات في النرويج من أنشطة تساعد استمرار نشاط الاستيطان الإسرائيلي غير القانوني في فلسطين أو يدعمونها».

ويتضمن مشروع القانون المقترح، الذي من المرجح أن يقره البرلمان النرويجي، حظرا على تعاملات استيراد وتصدير السلع مع مستوطنات إسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، كما يحظر أيضا المعاملات العقارية.

رفضا للتهجير

ووفقا لموقع عرب 48، طالب المشاركون، بتنظيم احتجاجات شعبية واسعة في المدن اليهودية ومنها مدينة بئر السبع، وذلك حتى ايصال رسالة إلى الحكومة والمجتمع الإسرائيلي في ظل الهجمة على البلدات العربية في النقب.

وشدد المشاركون على أن تكون مظاهرة، يوم الخميس المقبل، في مدينة بئر السبع، وتحديدًا أمام «سلطة توطين البدو».

وفي سياق آخر، عقدت بلدية أم الفحم، صباح أمس السبت، جلسة طارئة بمشاركة ممثلين عن المجلس البلدي، واللجنة الشعبية، ولجنة أولياء أمور الطلاب المحلية، وقسم المعارف في البلدية، وذلك في أعقاب الأنباء المتداولة حول نيّة عضو الكنيست المتطرف، تسفي سوكوت، رئيس لجنة التربية والتعليم في الكنيست، زيارة مدارس في المدينة.

وناقش المشاركون مختلف السيناريوهات المحتملة المرتبطة بهذه الزيارة، التي اعتبروا أنها تحمل أبعادًا سياسية واستفزازية، وتستند إلى ادعاءات بأن مدارس المدينة «تربي على العنف وتحرض على الكراهية».

وأكد المجتمعون أن الهدف من الزيارة، بحسب تقديرهم، هو تحقيق مكاسب سياسية وانتخابية قبيل انتخابات الكنيست المقبلة، مشيرين إلى أن الزيارة التي كان من المخطط إجراؤها اليوم الأحد قد تم تأجيلها في هذه المرحلة.

وأفاد البيان المشترك الصادر عن الجهات المشاركة أن المدرسة المرجحة لاستقبال الزيارة هي إحدى المدارس الثانوية في المدينة، إلا أنها مغلقة حاليًا مع انتهاء العام الدراسي.

واتفق المشاركون خلال الاجتماع على رفض الزيارة بشكل جماعي ومبدئي، معتبرين أن اختيار أم الفحم لم يكن عشوائيًا، كما تقرر تشكيل لجنة مصغرة تضم ممثلين عن البلدية واللجنة الشعبية ولجنة أولياء الأمور وجناح المعارف لمتابعة التطورات واتخاذ القرارات المناسبة بشأن الموضوع.

كما شدد المجتمعون على ضرورة الحفاظ على حالة من اليقظة والتواصل المستمر مع إدارات المدارس ولجان أولياء الأمور، إلى جانب إعداد مواد إعلامية ومعطيات وإحصاءات حول إنجازات جهاز التربية والتعليم في أم الفحم، بهدف عرضها أمام وسائل الإعلام العربية والعبرية.

الشيخ يبحث

للمواطنين، مشددا على ضرورة دعم صمود الهيئات المحلية وتمكينها من القيام بواجباتها الوطنية والخدمية، خاصة في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية بالضفة الغربية من اعتداءات وانتهاكات مستمرة.

ومن جانبهم، استعرض رؤساء المجالس المحلية، أبرز التحديات والاحتياجات التي تواجه المدن، والجهود المبذولة لتطوير الخدمات والمشاريع التنموية، مثمنين اهتمام القيادة الفلسطينية ودعمها المتواصل للهيئات المحلية.

خلال اطلاقه

في مواجهة التحديات، وأن إرادة النجاح لدى أبناء شعبنا أقوى من كل محاولات التضييق والاستهداف». وأضاف أن الحكومة تواصل العمل من أجل حماية حق الطلبة في التعليم وتوفير الظروف المناسبة التي تمكنهم من استكمال مسيرتهم التعليمية رغم التحديات.

وأكد برهم أن انطلاق الامتحان يتوج مسيرة 12 عاماً للطلبة المتقدمين، كما يأتي بعد عام صعب تزايدت فيه التحديات أمام قطاع التعليم، منوهاً إلى أن انطلاقته بشكل موحد في القدس والضفة وقطاع غزة والخارج يدلل على بقاء التعليم مَعلماً من معالم الوحدة الوطنية وركيزة صلبة لبناء وإرساء مرتكزات دولة فلسطين.

وقالت محافظ رام الله والبيرة ليلى غنام إن «المغير تتعرض لعدوان ممنهج من المستعمرين بحماية جيش الاحتلال، لإنهاء كل ما هو فلسطيني، ومحاولة لتهجير السكان، واليوم رسالتنا هي رسالة صمود، كما باقي القرى والمخيمات، والمدن، وسيبقى العلم والتعلم هو سلاحنا الأول».

وانطلقت أمس السبت امتحانات الثانوية العامة، حيث توجه 51,499 من الطلبة في الضفة ، و37,698 في قطاع غزة، و1941 من طلبة قطاع غزة الموجودين خارج فلسطين إلى قاعات الامتحانات.

اصابة ثلاثة

أربعة مواطنين، وهم: فؤاد أبو سمرة، وسمحان مصطفى، وعبد الله الطهية، وحسن غريب.

واقتحمت قوات الاحتلال، عددا من القرى والبلدات في محافظة رام الله والبيرة شملت سلواد، ودير جرير، والمزرعة الشرقية، وبيرزيت، وبرهام، وعين سينيا، وجفنا، دون أن يبلغ عن اعتقالات.

وأفاد مصادر محلية، بأن قوات الاحتلال أغلقت المدخل الغربي لقرية المغير شمال شرق رام الله، في الاتجاهين ومنعت المواطنين من المرور، علما أنه المدخل الوحيد للقرية حاليا، فيما تواصل إغلاق المدخل الشرقي منذ أربعة أعوام.

واقتحمت قوات الاحتلال منطقة سهل بيت فوريك، شرق نابلس ومنعت المزارعين من حصاد محاصيل القمح، وسط انتشار واسع لجنود الاحتلال والمستوطنين في المنطقة.

واقتحمت قوات الاحتلال، مخيم الفوار، جنوب الخليل، وأطلقت الرصاص الحي وقنابل الصوت صوب المواطنين، دون أن يبلغ عن إصابات، كما داهمت عدد من منازل المواطنين واحتجزت أصحابها وفتشتها وعاثت بمحتوياتها خرابا، عرف منها منزل مدير عام نادي الاسير الفلسطيني أمجد الن

وأفادت مصادر محلية بأن مستوطنين هاجموا «بركسا» زراعيا في بلدة عرابة جنوب جنين يعود لعائلة رحال وهدموه، كما أطلقوا أغنامهم في ساحة منزل العائلة، وسط أعمال استفزازية.

ووفق هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، فقد نفذ جيش الاحتلال والمستوطنون ما مجموعه 1659 اعتداء خلال شهر أيار الماضي، حيث نفذ جيش الاحتلال 1108 اعتداءات، فيما نفذ المستوطنون 551 اعتداء.

وبيّنت الهيئة أن الاعتداءات تنوّعت ما بين العنف الجسدي المباشر، واقتلاع الأشجار، وإحراق الحقول، ومنع المزارعين من الوصول إلى أراضيهم، والاستيلاء على الممتلكات، إلى جانب هدم المنازل والمنشآت الزراعية.

وهاجم مستوطنون، مساء أمس السبت، بلدتي ترمسعيا وسنجل شمال شرق رام الله. وأفاد عضو مجلس بلدية ترمسعيا عوض أبو سمرة لـ»وفا»، بأن مستوطنون مسلحين هاجموا البلدة من الجهة الشرقية، وقاموا برعي أغنامهم في أراضي المواطنين المزروعة بالزيتون وبين منازل المواطنين، وحاولوا استفزاز المواطنين، دون أن يبلغ عن مواجهات.

وذكرت مصادر أمنية لـ»وفا» أن مجموعة من المستوطنين المسلحين هاجموا المنطقة الغربية من بلدة سنجل، فيما قالت مصادر محلية إن المواطنين تصدوا لهم، دون أن يبلغ عن إصابات.

وهاجم مستوطنون، مساء أمس السبت، قريتي بورين وجالود، جنوب نابلس. وافادت مصادر محلية بأن مستوطنون، هاجموا منزل عائلة الطوباسي في جالود بالحجارة، دون أن يبلغ عن إصابات، مشيرة إلى أن العائلة تستهدف بشكل يومي ومستمر بفعل تلك العصابات التي أقامت بؤرة استعمارية بمحيط المنزل.

كما هاجمت مجموعة من المستوطنين منازل المواطنين في قرية بورين جنوب نابلس، بعدما اقتحم مجموعة منهم مدخل القرية، وأطلقوا الرصاص الحي باتجاه الشبان.

توجيهي غزة

غزة وخان يونس، وسط وجنوب قطاع غزة. وقال مراسلو «وفا» إن مواطنا استشهد عقب قصف طيران الاحتلال مجموعة مواطنين بجانب محطة للمحروقات غرب مدينة خان يونس.

كما استشهد مواطنان في قصف طيران الاحتلال منزلا في مخيم البريج وسط القطاع.

واستشهدت المواطنة تغريد زملط، أمس السبت، برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي في بيت لاهيا، شمال قطاع غزة.

وفي سياق متصل، أطلقت زوارق الاحتلال الحربية نيرانها في بحر جنوبي قطاع غزة، صباح أمس.

ومنذ إعلان وقف إطلاق النار في شهر تشرين الأول/ أكتوبر العام الماضي استشهد وأصيب أكثر من 4 آلاف مواطن.

وكانت مصادر طبية قد أعلنت أمس ارتفاع حصيلة عدوان الاحتلال على القطاع إلى 73,023 شهيدا، و173,316 مصابا، منذ السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023.

وأوضحت المصادر ذاتها أن إجمالي الشهداء منذ وقف إطلاق النار في 11 تشرين الأول/ أكتوبر الماضي قد ارتفع إلى 1012، وإجمالي الإصابات إلى 3,208، فيما جرى انتشال 784 جثمانا.

سؤال عالماشي

والاستعمار الاستيطاني العنصري قطع الاتصالات مع مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي (كايا كالاس) لأنها اعتبرت سياسة دولة الاحتلال إسرائيل ومعاملتها للمواطنين الفلسطينيين أهل الأرض الطبيعيين والتاريخيين، اعتبرتها مشابهة لما كان عليه نظام جنوب أفريقيا العنصري قبل استقلال شعب البلاد الأصلي، وهذا ما استدعى تخوفا لدى حكومة نتنياهو، وتحوطا لتحول نوعي في موقف دول الاتحاد الأوروبي الذي جاء منسجما مع فتوى محكمة العدل الدولية حول وضع الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ 5 حزيران سنة 1967 ، وهذا - حسب تقديرنا – ما دفع حكومة نتنياهو إلى بلوغ أهداف استراتيجية في جنوب لبنان قبل تضافر جهود الضغط الدولية وتركيزها على إسرائيل للانصياع للإرادة الدولية وفقا لقرارات الشرعية الدولية، لكن السؤال الأهم الآن ماذا عن قول الرئيس ترامب بأنه طلب من نتنياهو الكف عن تدمير بيوت اللبنانيين في القرى والبلدات في جنوب لبنان، وقال :"أنا قادر على منعهم من مهاجمة لبنان" موجها رسالة حادة لمعارضي الانصياع لأوامر الإدارة الأميركية لدى حكومة نتنياهو عندما قال :"لولا وجودي لما كانت إسرائيل موجودة اليوم"، لكن هل تعكس هذه التصريحات تحولا في الموقف الأميركي، مع يقيننا أن رئيس أي حكومة في إسرائيل لا يستطيع مخالفة أوامر رئيس أميركي إذا كانت جدية وحازمة، ونعتقد في إطار هذه القناعة أن نتنياهو يسعى لتحقيق ما يعتبره انتصارا على حزب الله بالسيطرة الفعلية على مدينة النبطية ومحيطها، وهي أهم منطقة استراتيجية بالنسبة لجيش الاحتلال، لتكريس منطقة محتلة 600 كيلومتر مربع ، تعتبرها إسرائيل منطقة أمنية بعمق 10 كيلومترات، مايعني تكريس خط أصفر في الجنوب اللبناني، كما الخط الأصفر في قطاع غز، الذي تفيد الأخبار الآتية منه إلى زحزحته من الشرق باتجاه غرب القطاع أي تضييق المساحة على سكانه ما بين البحر ودبابات جيش الاحتلال المتمركزة على أراضي القطاع الذي لن يتبقى منه سوى 30 ٪ من أصل 365 كم مربع.

ويبقى السؤال الأهم الآن: هل بإمكان الدول العربية إعادة ترتيب أولوياتها بعد استقرار نتمناه في منطقة الخليج العربي، للبدء بتركيز أنظار العالم وفقا للرؤية الفلسطينية المتفق عليها عربيا ودوليا، أم أن لعبة التهديد بالخطر الإيراني، وتجدد الحرب والحصار ومنع الحركة في مضيق هرمز ستبقى مفتوحة ؟! ما يعني إبقاء الحق الفلسطيني (القضية الفلسطينية) خارج نقطة مركز القضايا، فما تريده حكومة الصهيونية الدينية في إسرائيل استمرار حالة اللااستقرار واللاسلم في الشرق الأوسط ، فهذه المنظومة تستثمر بالحروب والصراعات والنزاعات، لافتقادها عقلية الاستثمار بالسلام.

تسريب الاراضي بين مسؤولية

والمشاركة، أما الأخبار المرتبطة بالانجازات الوطنية فتبدو في كثير من الأحيان أقل قدرة على اختراق هذا الجدار الرقمي. المفارقة الأكثر إيلاما أن المؤسسة الأمنية الفلسطينية غالبا ما تكون في قلب هذا التناقض؛ فعندما تقع حادثة أو تُثار رواية أو ادعاء تتسابق العديد من الصفحات والحسابات والنشطاء ووسائل الإعلام إلى توجيه النقد والهجوم وإطلاق الأحكام وهو حق مشروع ما دام قائما على الوقائع والموضوعيةأحكام زهو، فيما تتدفق التعليقات السلبية والتحريضية بوتيرة عالية، لكن عندما يتعلق الأمر بإنجاز يرتبط بحماية الأرض أو ملاحقة شبكات التسريب أو حماية المصلحة الوطنية فإن المشهد بصورة لافتة وكأن المطلوب من المؤسسة الأمنية أن تكون حاضرة فقط في دائرة الاتهام وغائبة في دائرة الاعتراف بالواقع كما هو.

والحقيقة أن النقاش هنا لا يتعلق بمؤسسة بعينها بقدر ما يتعلق بفكرة الإنصاف نفسها، فالمؤسسات العامة ليست معصومة من الخطأ والنقد حق لا يجوز مصادرته، لكن العدالة تقتضي أن يكون الميزان واحدا في الحالتين: أن تُذكر الأخطاء عندما تقع وأن تُذكر الإنجازات عندما تتحقق خصوصا عندما تكون مرتبطة بحماية الأرض الفلسطينية من مخاطر التسريب والاستيطان.

ومن المؤسف أن الخطاب الرقمي السائد يتجاهل أحيانا حقيقة إنسانية ووطنية وبديهية وهي أن رجل الأمن الفلسطيني ليس كائنا منفصلا عن مجتمعه ولم يهبط من الفضاء، بل هو ابن هذا الشعب وابن المخيم والقرية والمدينة وابن كل أسرة فلسطينية تقريبا، يعيش الظروف الاقتصادية ويعاني الأزمات المالية نفسها ويحمل الهموم الوطنية ذاتها وربما أكثر، بحكم طبيعة عمله ومسؤولياته، وفي الوقت الذي يطالب فيه الفلسطينيون - بحق - بصون حقوق المعلم والطبيب والممرض وكل العاملين في القطاعات

المختلفة، قلما يُنظر إلى رجل أمن من الزاوية الإنسانية نفسها رغم أنه يؤدي واجبه في ظروف معقدة وصعبة وغالبا بصمت وبلا ضجيج.

ليس المطلوب التصفيق للمؤسسات العامة لأنها قامت بواجبها، فحماية الأرض والمواطن جزء أصيل من مسؤولياتها الوطنية، لكن من غير المقبول أيضا أن يتحول الفضاء الرقمي إلى ساحة يتم تضخيم فيها الأخطاء وتُدفن فيها الإنجازات أو إلى منصة يُستسهل عبره التحريض على أبناء المؤسسة الأمنية والعاملين فيها والتقليل من دورهم.

وبين حق النقد وواجب الإنصاف مساحة واسعة تحتاجها القضية الفلسطينية اليوم أكثر من أي وقت مضى خاصة عندما يتعلق الأمر بملف الأرض الذي لا يزال جوهر الصراع وعنوانه الأبرز، فكما أن حكاية الأرض مسؤولية وطنية فإن حماية الحقيقة من الانتقائية وحماية الوعي العام من الاختزال والتشويه مسؤولية لا تقل أهمية في معركة الشعب الفلسطيني المفتوحة على كل الجبهات.

بطبيعة الحال، لا تحتاج المؤسسة الأمنية إلى الإشادة حتى تؤدي واجبها ولا يفترض أن تنتظر الشكر على ما تقوم به من مهام تدخل في صميم مسؤولياتها الوطنية، لكن الإنصاف يقتضي التمييز بين النقد المشروع الذي يمثل حقا أصيلا للمجتمع وبين الانتقائية التي لا ترى إلا جانبا واحدا من المشهد، فالمؤسسات العامة يمكن أن تخضع للمساءلة والنقد لكن من غير المقبول أن تتحول بعض المنصات إلى ساحات دائمة للتقليل من أي إنجاز أو تجاهله بالكامل عندما لا ينسجم مع الصورة المسبقة التي جرى تكريسها.

حبر على جمر

تفتقر إلى خدمات التأهيل والدعم النفسي، فإن السؤال لا يتعلق فقط بحاضره، بل بمستقبله أيضاً. ماذا يحدث عندما يتحول طفل مبتور الأطراف إلى شاب في مجتمع يواجه أصلاً تحديات اقتصادية وتنموية هائلة؟ وكيف يمكن ضمان اندماجه وحقه في المشاركة الكاملة في الحياة العامة؟

إن معاناة مبتوري الأطراف لا تنتهي عند غرفة العمليات، بل تبدأ منها. فالتأهيل الجسدي والنفسي، وتوفير الأطراف الصناعية، وإتاحة الوصول إلى التعليم والخدمات والبنية التحتية الملائمة، جميعها عناصر حاسمة في تحديد ما إذا كانت الإصابة ستبقى تحدياً يمكن تجاوزه أم ستتحول إلى شكل طويل الأمد من الإقصاء.

البطولة التي لا ينبغي أن تكون ضرورية

يميل الإعلام والجمهور إلى الاحتفاء بقصص "الأبطال الصغار" الذين يتغلبون على الظروف القاسية. ورغم أهمية هذه القصص في بث الأمل، فإنها تطرح سؤالاً أخلاقياً لا يقل أهمية: لماذا يُطلب من الأطفال أن يكونوا أبطالاً أصلاً؟

ليس من الطبيعي أن يضطر طفل فقد ساقيه إلى امتلاك قدرات استثنائية كي يحظى باهتمام العالم. الطبيعي أن يحصل على حقه في العلاج والتعليم والحركة واللعب بوصفها حقوقاً أساسية لا امتيازات استثنائية.

لذلك، عندما نحتفي بمحمد، ينبغي ألا يكون الاحتفاء بقدرته على التكيف مع واقع غير عادل، بل بإصراره على التمسك بالحياة رغم هذا الواقع. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يوجّه هذا المشهد أنظارنا إلى مسؤولية العالم تجاه الأطفال الذين لا ينبغي أن يكونوا مضطرين لإثبات قوتهم في كل يوم من أجل الحصول على أبسط حقوقهم

تكشف قصص الأطفال في غزة عن حقيقة إنسانية لافتة: فكلما ضاقت مساحة الحياة، ازدادت الحاجة إلى ابتكار أشكال جديدة للعيش. وبين الأنقاض وخيام النزوح، يواصل الأطفال البحث عن مساحات صغيرة للأمل، وكأنهم يعلنون أن الحياة لا تستسلم بسهولة.

غير أن هذه القدرة على التكيف لا ينبغي أن تُفهم باعتبارها قبولاً بالواقع أو اعتياداً عليه، بل باعتبارها تعبيراً عن نزعة إنسانية عميقة نحو البقاء. فالطفل الذي يركض خلف كرة في ظروف قاسية لا ينكر المأساة، بل يؤكد أن إنسانيته ما زالت أقوى من محاولات سلبها.

وربما لهذا السبب تتجاوز قصة محمد حدود الحكاية الفردية. فهي ليست قصة طفل يلعب كرة القدم رغم إعاقته، بل قصة مجتمع بأكمله يحاول، وسط الخسارات المتراكمة، أن يعيد اختراع الحياة كل يوم. ففي غزة اليوم، لا تمثل كرة القدم مجرد لعبة، بل تصبح أحياناً قدماً بديلة، ونافذة للأمل، وإعلاناً يومياً بأن الحياة، مهما ضاقت، ما زالت قادرة على إيجاد مساحة لها بين الركام.

الحياة الجديدة
صحيفة يومية سياسية
أسسها نبيل عمرو وحافظ البرغوثي سنة 1995م

رئيس التحرير
محمود أبو الهيجاء

جميع الآراء الواردة في المقالات المنشورة على الصفحة الأخيرة تعبّر عن رأي كتابها ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الصحيفة

البريد الالكتروني والانترنت
alhaya-news95@alhaya.ps
www.alhaya.ps

العنوان:
البيرة - شارع النور، بجانب المدرسة الشرعية
هاتف: 2407252 / 2407251
فاكس: 2407250
ص.ب: 1882 / رام الله
ص.ب: 4440 / البيرة

الطباعة: مؤسسة دار الحياة للصحافة والطباعة والنشر